ظاهرة الرسوب والتسرب في مراحل التعليم العام ودور شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة في الحد منها

د. عبد زيد الياسري
ال

اولاً: مشكلة البحث:

إن الإهدار في إي نظام تعليمي سواء كان بسبب الرسوب المتكرر أو بسبب التسرب منه قبل إتمام المرحلة الدراسية، يدل دلالة واضحة على عدم كفاءة النظام التعليمي، وبحساب اقتصاديات التعليم أن المخرجات اقل بكثير من المدخلات ، وهذا يعني وجود خسارة من ناحيتين، الأولى هي وجود هدر في الأموال المصروفة والإمكانات المبذولة ، والثانية هي خسارة في الموارد البشرية ، إذ لا يحصل المجتمع على كل ما يحتاجه من الموارد البشرية المتعلمة والمدربة والمؤهلة لقيادة عجلة التنمية من خلال الخطط الموضوعة لها ، يضاف إلى ذلك ظهور فئات من المجتمع هم من أنصاف المتعلمين أو الأميين والناتج من ذلك زيادة في نسب البطالة والاتجاه نحو الجريمة والانحراف والتسول وعمالة الأطفال وغيرها من الظواهر الاجتماعية الخطرة (٧ : ١٨)

والصورة المتقدمة تنطبق على ما وصل اليه التعليم بالعراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة من مشاكل عديدة كالرسوب المتكرر والتسرب من المدارس فأدى ذلك الى حرمان المجتمع العراقي من الكثير من الموارد البشرية المتعلمة والمؤهلة للعمل والبناء.

ومما يؤكد ماذهب اليه الباحث تدخل منظمة اليونسيف للطفولة فقد ساعدت على اجراء دراسة عام ٢٠٠٦ ، تناولت (ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي ، الاسباب والاثار والمعالجات) ، بعد سقوط النظام السابق ، وهي دراسة مسحية ، ظهر من نتائجها :

١- ان (٢١%) من الاناث بعمر التعليم غير ملتحقات بالمدرسة.

٢- ان (٢٤%) من الاطفال يتسربون من المدرسة قبل اكمال مرحلة التعليم الابتدائي الالزامي.

٣- ان نسبة تسرب الاناث تبلغ (٣١%) في المدن و (٥١%) في الريف . (٦)

ولهذا يعتقد الباحث أن من أهم عوامل حدوث ظاهرة الرسوب والتسرب هو العامل الاقتصادي المتمثل بالفقر الذي يؤدي إلى ضعف قدرة الأسرة على الاتفاق على أبنائها وتوفير احتياجاتهم اللازمة للدراسة والاستمرار بها من جهة ومن جهة ثانية تشغيلهم بأعمال غير مدرسية لمساعدتها في رفع مستوى الدخول وإصلاح الوضع ألمعاشي للأسرة ، خصوصاً بعد تدهور هذا الوضع عند فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق ، على خلفية قيام النظام السابق بأحتلال الكويت ، والتي استمرت لاكثر من (١٠) سنوات تركت بصماتها الواضحة على المجتمع العراقي ، والذي شهد ترديا في المجالات كافة.

وبعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، ومجيء حكومة جديدة كان من اولى لصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية ، اعلان شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة التي تنفذها وتشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً والتي تهدف الى منح بعض فئات المجتمع العراقي من الذين يقعون تحت خط الفقر رواتب واعانات شهرية لمساعدتها في تحسين اوضاعها المعاشية ، ولهذا يفترض الباحث ان تحسين الوضع الاقتصادي للاسرة لابد ان ينعكس ايجابيا على تربية ابنائها . وفي هذا البحث سيحاول الباحث الوقوف على مدى فائدة هذه الرواتب والاعانات المالية في هذا الجانب من عدمه .

ثانياً: أهمية البحث:

من الإنجازات التربوية التي حققتها وزارة التربية قانون التعليم الإلزامي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦... والذي عالج مشكلة التسرب في الدراسة وضرورة التحاق الأطفال ممن هم بعمر (٦) سنوات في المدارس الابتدائية ومواصلة الدراسة فيها، لكون التعليم الابتدائي هو القاعدة الأساسية والعريضة لمختلف مراحل التعليم وأنواعه، وهو كذلك المرحلة التي يكتسب فيها التلميذ المهارات الأساسية والاتجاهات التربوية والاجتماعية التي تمكنه من التعامل مع المحيطين به.

لقد أكدت الدراسات والمؤتمرات والحلقات والندوات التربوية على الاهتمام المتزايد بقطاع التربية، والأيمان بقدراته على إحداث التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حياة المجتمع وارتباطه الوثيق بخطط التنمية الشاملة لكونه يهتم بإعداد الأطر التي تتولى رفد القطاعات المختلفة بالقوى البشرية المؤهلة.. وبناءاً على ذلك بات ينظرالى التعليم على انه عملية استثمارية لا تقبل النقاش والجدل، وان هذا العائد لابد من قيامه والوقوف على ماينفق عليه ، وان الفاقد فيه يتطلب الدراسة والبحث خاصة وانه قد تكشفت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة التسرب ، لذا فان الوقوف على هذه الظاهرة في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات والبحوث والمعطيات الموضوعية يمكن تحديد أسبابها إلى حد ما وإحكام السيطرة

وتنفيذ خطة الإلزام بشكل دقيق ومعالجة جوانب التسرب (٦ : ١) . وعليه فان هذا البحث سيحاول تسليط الضوء على السبل والمعالجات التي قد تسهم في الحد من هذه الظاهرة وبخاصة مايتعلق بالجانب الاقتصادي ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث .

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى دراسة ظاهرة الرسوب والتسرب في التعليم العام كظاهرة تربوية واجتماعية واقتصادية من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ماهو واقع التسرب؟
٢. ماهي أسباب هذه الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية؟
٣. ما الجهود المبذولة في العراق إزاء هذه الظاهرة والمقترحات والتوصيات التي يمكن بواسطتها الحد منها ؟

رابعاً: حدود البحث:

يتحدد هذا البحث بما يأتي:

١-دراسة ظاهرة الرسوب والتسرب في مراحل التعليم العام في العراق لغاية العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ من خلال مامتوفر من مصادر ووثائق تخص هذه الظاهرة.

٢-دور شبكة الحماية الاجتماعية كونها احدى المعالجات للوضع الاقتصادي للاسرة المسؤولة عن التحاق ابنائها في المدرسة والعمل على استمرارهم فيها.

خامساً: المصطلحات الواردة في البحث :

- **التعليم الإلزامي** هو إلزام أو أجبار ولي أمر الطفل الذي يبلغ السادسة من العمر بتسجيله في المدرسة (١٤: ٥).
- **الأطفال المشمولون بالإلزام /** هم الأطفال الذين أكملوا السادسة من العمر بداية العام الدراسي اوسيكملونها في ٣١ /١٢ الميلادية (١٤: ٥) .
- **الأطفال غير الملتحقين:** هم الأطفال المشمولون بالإلزام ولم يسجلوا في الصف الأول الابتدائي.
- **الرسوب:** أعادة السنة في الصف الواحد (٧: ٣).
- **الرسوب المتكرر**: أعادة السنة الدراسية في الصف الواحد أكثر من مرة (٦: ٣).

سادساً: التسرب:

أ- انقطاع التلميذ عن الدراسة في مرحلة معينة قبل إتمامها (١١: ٧).

ب- ويعرف التسرب كذلك بأنه (كل من يترك الدراسة قبل نهاية المرحلة) (١٠ : ٧).
والتعريفان السابقان يشيران إلى أن التلميذ يترك المدرسة في إثناء العام الدراسي دون إن يؤدي امتحان النقل من صف إلى الصف الذي يليه ودون أن يلتحق بأية مدرسة أخرى أي أن التلميذ يترك المدرسة أو الدراسة دون إنهائها .

سابعاً: شبكة الحماية الاجتماعية :

هي((واحدة من الإجراءات الإنسانية النبيلة التي تهدف إلى انتشال أسر عراقية عدة تحت خط الفقر من واقع مزر إلى حال أفضل نوعاً ما بتوفير سيولة مالية تكون بمثابة أعانه ماليه لمواجهه الحياة الصعبة)) (١٠ :١).

الفصل الثاني

دراسات سابقة:

حظيت مشكلة الرسوب والتسرب بالاهتمام في الأوساط التربوية لما لها من تأثير مادي ومعنوي في النظام التربوي والاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين والعاملين في هذا الميدان من أجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تناولت التسرب في المراحل الدراسية المختلفة وفيما يأتي بعض هذه الدراسات والتي أجريت في العراق .

١- دراسة جانيت خضر بني /١٩٧١

((أسباب الرسوب والتسرب والانقطاع من وجهة نظر مديريات التربية في المحافظات.)):

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب الرسوب والتسرب والانقطاع من وجهة نظر المديريات العامة للتربية على مستوى المحافظات، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

أ- وجود ارتباط وثيق بين أسباب ظاهرتي الرسوب والتسرب بحيث يتعذر دراسة أحداهما بمعزل عن الأخرى.

ب- هناك أسباب للتسرب أكثر من الأسباب التي تؤدي إلى الرسوب.

ج- كانت وراء التسرب أسباب تتعلق بطبيعة النظام التعليمي والجو المدرسي والصلة بين التلاميذ والمعلمين وتعاون البيت والمدرسة والعلاقة بينهما والهجرة وأسباب أخرى. (٣)

٢-دراسة احمد أبو العباس ومسارع الراوي /١٩٧١

الإهدار في التعليم الابتدائي في العراق ...

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

أ- هل هناك إهدار في التعليم الابتدائي ؟ وما مقداره ؟

ب- وما أسباب ذلك الإهدار إن وجد ؟

ج- هل يوجد فرق في الإهدار بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ؟

د- ما المقترحات التي تقلل من ذلك الإهدار أو تقضي عليه ؟

- ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استمارة للحصول على إعداد المتسربين والراسبين في الصفوف المختلفة من المرحلة الابتدائية من سنة ٦١-٦٢/٦٦- ١٩٦٧، ووضعت مخططات تدفق التلاميذ موضحاً فيها الداخلون والمتخرجون والراسبون وتوصلت الدراسة إلى مايأتي:

أن كل ١٠٠٠ تلميذ التحقوا في الصف الأول عام ٦٢ – ١٩٦٣ تخرج منهم (١١١) تلميذاً مع مضي ست سنوات ، وبعد مضي سبع سنوات تخرج منهم(١٩٣) تلميذاً قي حين تسرب خلال المدة المذكورة(٣٧٩) تلميذاً ، وكان متوسط المدة التي يقضيها التلميذ في المرحلة الابتدائية (١٠) سنوات ، بينما المدة المقررة لهذه المرحلة هي ست سنوات فقط ، واقترحت الدراسة عدة توصيات تتعلق بالامتحانات وكيفية انتقال التلاميذ من مرحلة لأخرى.(١)

٣-دراسة حكمت عبد الله البزاز وجانيت خضر بني / ١٩٧٥:

((التسرب في التعليم))

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع التسرب ، ومعرفة اسبابه الرئيسية من خلال الوصف والتحليل للوثائق والدراسات المتوفرة.

واشتملت الدراسة على ستة فصول ، تضمن الفصل الاول اهمية البحث ومنهجه واهدافه، والتسرب ومعناه ، وتضمن الفصل الثاني الدراسات السابقة ، في حين تضمن الفصل الثالث مشكلة التسرب عالميا وعربيا ومحليا ، اما الفصل الرابع فتضمن اسباب التسرب ، بينما تضمن الفصل الخامس اثار المشكلة والجهود المبذولة لتخفيفها ، وتضمنت الدراسة مقترحات اشارت الى مايلي :

المجال الاجتماعي:

- توعية الآباء وتبصيرهم بأهمية التعليم .
- الإسراع بوضع خطة لمحو الأمية.
- محاربة العادات والتقاليد البالية.
- زيادة عدد المراكز الاجتماعية.

- تطوير المواصلات.
- الآخذ بنظام المدارسة المركزية وتوفير وسائل نقل خاصة بالتلاميذ.

المجال الاقتصادي:

- ضرورة تغيير الصورة الحالية لطبيعة الاقتصاد الريفي وبناء ريف جديد
- وضع قوانين صارمة لمنع تشغيل الأحداث

المجال التربوي:

فقد تضمن هذا المجال مقترحات وتوصيات تتعلق بجوانب مختلفة من العملية التربوية(٢)

٤- دراسة بديع محمود القاسم /١٩٧٦

التسرب في التعليم المتوسط ...

هدفت الدراسة إلى تناول التسرب في مرحلة التعليم المتوسط بوصفها ظاهرة ذات آثار تربوية واقتصادية واجتماعية وصحية ، وذلك من خلال مايأتي :

- توضيح حجم ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة وبيان نسبه ومعدلاته في العراق وعلى مستوى المحافظات خلال السنوات الخمس الأخيرة وبالنسبة للجنسين وحسب الصفوف ومن ثم التوصل إلى تحديد المحافظات التي يتركز فيها التسرب أكثر من غيرها.
- وضع بعض التوصيات والمقترحات للحد من هذه الظاهرة .

واختيرت(٥٤) مدرسة منها (٣٤) للبنين و(٢٠) للبنات وتم توزيع(٣٢٤) نسخة من الاستبيان ، أجاب عنها (٢٧٦) مدرساً ومدرسة فقط .

وتوصلت الدراسة إلى إن أسباب التسرب هي تربوية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى بعض المقترحات والتوصيات. (١١: ٧)

٥-دراسة كاظم عيدان الخزرجي وصالح مهدي السامرائي / ١٩٩٣

((تسرب الاناث في المرحلة الابتدائية ، الاساليب والمعالجات)) :

هدفت الدراسة الى معرفة حجم تسرب الاناث في المرحلة الابتدائية ، ومحاولة التوصل الى وضع المعالجات والحلول الممكنة لحل هذه المشكلة .

واختيرت عينة الدراسة من مديرات المدارس الابتدائية والمشرفين والمشرفات من جهاز الاشراف التربوي واولياء امور التلميذات .

واجريت الدراسة في محافظات بغداد ، والبصرة ونينوى حسب التنوع الجغرافي للعراق للفترة من ١٩٨٣/٨٢ لغاية ١٩٩٢/٩١.

وتوصلت الدراسة الى الاسباب الاتية:-

١-ضعف وعي اولياء الامور بأهمية اكمال بناتهم للمحرلة الابتدائية.

٢-حاجة الاسرة الى تشغيل الاسرة في البيت.

٣-شيوع بعض القيم والتقاليد التي تمنع البنت من الذهاب الى المدرسة في سن قصيرة.

ثم جاءت اسباب اخرى ذات تأثير اقل متمثلة بـ :

١-ضعف الرغبة في التعليم.

٢-التفكك الاسري.

٣-الرسوب المتكرر.

٤-الغياب المتكرر.

٥-الزواج المبكر.

٦-ضعف النشاط المدرسي.

٧-ازدحام التلاميذ في الصفوف الدراسية.

٨-ضعف تطبيق قانون التعليم الالزامي.

٩-ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة.

١٠-قلة اهتمام المعلمات بمشكلات التلميذات. (٥)

٦- <u>دراسة نضال عبد الحكيم نعمان وأمل صادق محمد /٢٠٠٤</u>

التسرب في المرحلة الابتدائية

اشتملت الدراسة على خمسة فصول ، تضمن الفضل الأول أهمية وأهداف البحث والمنهج المستخدم فيه والمعالجات الإحصائية للبيانات الواردة فيه ، وتضمن الفصل الثاني الاتجاهات العلمية والعربية في التعليم الإلزامي، وتجربة العراق في تطبيق هذا النوع من التعليم وتضمن الفصل الثالث أعداد التلاميذ الملتحقين بعمر (٦) سنوات والتلاميذ في الفئة العمرية (٦-١١) والتلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية والأطفال غير الملتحقين فيها وكذلك الأطفال المتسربين من الدراسة في هذه

المرحلة وتضمن الفصل الرابع موضوع التسرب وعمالة الأطفال بينما تضمن الفضل الخامس الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الباحثتان وأهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ما يأتي:

١-ضعف المردود الاقتصادي والمادي لعوائل التلاميذ .

٢-الغيابات المتكررة للتلاميذ.

٣-ضعف الإمكانية المادية للأسرة والذي ينعكس على قلة توفر المستلزمات الدراسية للتلاميذ.

٤-التفكك الأسري وسوء المعاملة للتلاميذ.

٥-استخدام الأساليب غير التربوية في التعامل مع التلاميذ.

٦-اشتغال الأطفال لزيادة دخل العائلة ومساعدتها في مواجهه الظروف المعايشة الصعبة.

٧-ضعف الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأسرة بأهمية التعليم لأولادهم وتخلي بعض الآباء عن التزاماتهم تجاه أبنائهم .

٨-سوء الحالة الصحية لأغلب التلاميذ بسبب قلة الدواء والغذاء الصحي.

٩-العادات والتقاليد السائدة وخاصة فيما يتعلق بتعليم الإناث.

١٠-الرسوب المتكرر للتلاميذ.

١١-انتقال سكن العائلة المستمر طلباً للعمل والعيش. (١٤: ٣١)

فائدة الدراسات السابقة واهميتها للبحث الحالي :

من خلال القاء نظرة الى مجمل الدراسات السابقة التي تناولها الباحث ، يلاحظ انها كلها ركزت على ظاهرة الرسوب والتسرب، وبينت خطرها على كفاءة النظام التربوي ، وتأثيراتها السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية ... وكذلك بينت الاسباب المؤدية لها ، والتي اهمها ذات منشأ اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي يتعلق بمدى فاعلية النظام التربوي وتقديمه للخدمات التعليمية التي يحتاجها التلاميذ والطلبة فضلا عن ان تلك الدراسات شكلت خلفية مكنت الباحث من كتابة هذه الدراسة ، مستخدماً الوصف والتحليل للمصادر والوثائق المتاحة.

وتشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المذكورة في استهدافها لظاهرة الرسوب والتسرب ، واذا وجدت بعض الاختلافات فأنها تكون في الاسلوب المتبع او المرحلة الدراسية ، او الجنس بالنسبة للتلاميذ والطلبة ، والدراسة الحالية اختلفت بعض الشيء عن تلك الدراسات من حيث

القائها الضوء على ظاهرة الرسوب والتسرب في مراحل التعليم العام وفي تناول دور شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة التي اقرت وطبقت بعد سقوط النظام السابق ، كون الهدف منها تحسين المستوى المعاشي للاسر العراقية الفقيرة المشمولة بها، ومن هنا انفردت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، على اعتبار ان شبكة الحماية الاجتماعية تهدف الى تحسين الحالة الاقتصادية للاسرة ، وضعف الحالة الاقتصادية هو سبب مهم من اسباب التسرب ، كما اشارت اليه اغلب الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

مشكلة الرسوب والتسرب في العراق:

١-أعداد التلاميذ وفرص التعليم المتاحة...

يشير تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٣ إن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية قد بلغ أكثر من (٤) ملايين تلميذ بينما بلغ عدد طلاب المدارس الثانوية حوالي مليون ونصف المليون طالب ، وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى انه على الرغم من النمو السكاني خلال الفترة ١٩٩٠ –٢٠٠٠ لم تكن هناك زيادة ملحوظة في عدد طلاب المدارس الثانوية .ونظراً لوجود أرقام مختلفة حول عدد الطلاب فقد تم الاتفاق على التقديرات الموثوق بها والمبنية على أرقام مأخوذة من المسموحات التي أجرتها وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو واليونيسيف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اجتماع نظمته وزارة التربية في عمان خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ بعد مراجعة هذه الأرقام بدقة وحصلت موافقة جميع الوكالات والمنظمات المعنية على التقديرات (٩ :١٢) وكما موضح في الجدول :

جدول رقم (١)

إحصائية بأعداد التلاميذ والطلاب

المستوى التعليمي	عدد الطلاب
الابتدائية	٤,٢٨٠,٦٠٢
الثانوية	١,٤٥٤,٧٧٥
المدارس المهنية	٦٢,٨٤١
أعداد المعلمين	٦٦,١٣٩
المجموع	٥,٨٦٤,٣٥٧

أن التقديرات نفسها تقدم المعلومات حول الجنس ، حيث تغلب نسبة البنين على البنات في جميع المراحل وان الفرق الكبير يبدو في المدارس الثانوية وكذلك المدارس المهنية (٩: ١٢) والجدول الأتي يوضح ذلك :

جدول رقم(٢)

يبين عدد التلاميذ والطلاب حسب الجنس

المستوى الدراسي	العدد		النسبة
المدارس الابتدائية	البنات	١,٩٠٣,٦١٨	%٤٤,٤٧
	البنين	٢,٣٧٦,٩٨٤	%٥٥,٤٥
المدارس الثانوية	البنات	٥٨٥,٩٣٧	%٤٠,٢٨
	البنين	٨٦٨,٨٣٨	%٥٩,٧٢
المدارس المهنية	البنات	١١,٩٤٠	%١٩
	البنين	٥٠,٩٠١	%٨١

٢-نسبة التحاق الطلاب ومواظبتهم على الدوام:

تشير دراسة نسب الالتحاق خلال العقود الأربعة الماضية إلى أن تقدماً ممتازاً حصل حتى الثمانينات غير أن تأثير التدهور في النظام التربوي على تسجيل الطلاب أصبح واضحاً منذ ذلك التاريخ بسبب الظروف القاسية التي مرت على العراق والمتمثلة بالحرب التي دامت ثمان سنوات حيث كانت لها انعكاسات سلبية على المجتمع العراقي ويوضح الجدول الأتي نسب الالتحاق المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام ١٩٩٠ – ١٩٩١ إلى٢٠٠١/٢٠٠٢.

جدول رقم (٣)

يبين معدلات تسجيل التلاميذ والنسب المئوية حسب الجنس (٤)

السنة	معدلات تسجيل التلاميذ بين ٦- ١١ سنة
١٩٩٠ -١٩٩١	٩٠,٨(٩٣,٩%)ذكور،(٨٧,٧%)إناث
٢٠٠٠- ٢٠٠١	٨٧,٣(٩٤,٥%) ذكور، (٧٩,٨%) إناث
٢٠٠١ – ٢٠٠٢	٨٨,٨(٩٣,٦%) ذكور ، (٨٣%) إناث

ويبين التقرير الصادر عن اليونسكو عام ٢٠٠٣ حول تحليل الوضع التربوي في العراق والمعتمد على بيانات وزارة التربية أن النسبة الكلية للالتحاق (Gross Enrolment Ratio)

كانت ١٠٠% في عام ١٩٩٠- ١٩٩١ وانخفضت إلى٩٨% في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فأن ٧٢,٨% فقط من الأطفال الذين دخلوا المدرسة في الصف الأول الابتدائي قد استمروا حتى الصف الخامس في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ بالمقارنة إلى٦, ٧٥% في عام ١٩٩٠-١٩٩١ (١٣).

وتشير دراسة للمعارف والمواقف والممارسات أجراها الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٢ على أن نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائية بلغت (٨٨%) وهذا يرجح صحة الأرقام الإحصائية المعتمدة في الجدول السابق أما في شمال العراق فقد كشفت دراسة أخرى أن معدل التحاق التلاميذ تحسن بعد عام ١٩٩٥ وبلغ نسبة ٩٧% (٤).

أما في المدارس الثانوية فقد ازداد عدد الطلاب المسجلين فيها خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، إلا أن هذه الزيادة لا تناسب النمو السكاني للفترة نفسها وتؤكد المؤشرات الإحصائية إلى معدلات تسجيل الطلاب كانت في تناقص والدليل على تناقص عدد المسجلين في التعليم الثانوي هو انخفاض نسبة الالتحاق الصافي من (٤١,٥%) في ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٣٤,٣ عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ للمدارس المتوسطة ١٢-١٤ سنة ومع ذلك فقد ذكر أن هناك زيادة من (١٠,٨%) في عام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى(١٣,٩%) في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ للمدارس الإعدادية ١٥-١٧ سنة وكما هو الحاصل في التعليم الابتدائي فان هناك تبايناً كبيراً بين الجنسين (٩: ١٤).

أن الانحسار في نسب الالتحاق هو مؤشر واحد على التدهور السريع للعملية التربوية في العراق مقارنة مع دول أخرى في المنطقة فقد قامت منظمة اليونسكو في تقريرها حول التعليم في العراق لعام ٢٠٠٣ بأجراء مقارنة مع أرقام الأردن للعقود الماضية ، فكانت نسبة الالتحاق الكلية في الأردن (٤٤,٦%) عام ١٩٩٠-١٩٩١ بينما كانت في العراق (٤٧%) وبعد عشر سنوات ضاعفت الأردن النسبة لتصبح (٨٧,٧%) بينما انخفضت النسبة في العراق وبلغت نسبة الالتحاق الصافي للطلاب بين ١٢-١٧ في المدارس الثانوية ٣٣% فقط عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ مقارنة بـ (٧٥,٩%) في الأردن (١٣) ، وكما مبين في الجدول الأتي:

جدول رقم (٤)

يبين نسب الالتحاق في الأردن والعراق للسنوات ١٩٩٠-١٩٩١ و ١٩٩٩-٢٠٠٠

البلد	نسبة الالتحاق الكلي ١٩٩٠-١٩٩١			نسبة الالتحاق الكلي ١٩٩٠- ٢٠٠٠			نسبة الالتحاق الصافي ١٩٩٠-٢٠٠٠		
	ذكر	أنثى	المعدل	ذكر	أنثى	المعدل	ذكر	أنثى	المعدل
العراق	٥٧,١	٣٦,٤	٤٧,٠	٤٧,١	٢٩,١	٣٨,٣	٣٩,٦	٢٦,٠	٣٣,٠
الأردن	٤٣,٧	٤٥,٦	٤٤,٦	٨٦,٤	٨٩	٨٧,٧	٧٣,٤	٧٨,٥	٧٥,٩

وتشير الدلائل إلى أن نسبة المواظبة على الدوام قد انخفضت هي الأخرى حتى وصلت إلى مستويات خطيرة فالفقر والمستويات التربوية المتدهورة وشحه توفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى ، فضلاً عن أوضاع المعلمين والمدرسين المتردية وعدم اندفاعهم للعطاء وبسبب تلك الأوضاع ترك العديد من الطلاب مدارسهم وحسبما اظهر مسح تم إجراؤه عام ٢٠٠٠ أن (٧٦%) فقط من التلاميذ المسجلين للأعمار (٦-١١) قد استمروا على الدوام والمواظبة في المدارس الابتدائية وان ٣١% من التلميذات في هذه الفئة العمرية كن قد تركن المدرسة يقابل ذلك (١٨%) من البنين أما في المناطق الريفية فكان الوضع أسوأ بكثير حيث ذكر أن ٥٠% من التلميذات و ٢٨% من التلاميذ تركوا الدراسة .

لقد قامت الدراسة التي أجريت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة اليونيسيف عام ٢٠٠٠ بالتحري عن أسباب هذا التسرب فظهر أن ٢٨%من الأمهات يعتقدن إن سوء الأداء في التدريس هو السبب وان ١٩% كن يعزين ذلك إلى الفقر وعدم التمكن من توفير مستلزمات الدراسة بينما ذكر ١٩% منهن أن السبب هو انخراط الأطفال في سوق العمل ويلاحظ أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الفقر وانخراط الأطفال في سوق العمل وإذا ما جمعت النسبتان الأخيرتان فيكون المجموع (٣٨%) وهي نسبة كبيرة مما يدل دلالة قاطعة على أن السبب الرئيس للتسرب هو ضعف المستوى المعيشي المتمثل بالفقر (٩: ١٤).

٣-معدلات الإعادة والتسرب:

تشير الدراسة التي أجرتها وزارة التربية عام ٢٠٠٤ عن تحليل الوضع الحالي للتربية في العراق إلى أن هناك مؤشرين للأداء هما نسبة المعيدين (عندما يضطر الطلاب إلى أعادة السنة

الدراسية بأكملها) معدلات التسرب (ترك الدراسة بصورة مؤقتة او الانقطاع عن الدوام كلياً) وان مستوى الإعادة في المدارس الابتدائية عال وتشير تقارير منظمة اليونيسيف أن معدلات الإعادة في العراق هي ١٤,٥% تمثل أعلى نسبة في المنطقة العربية للعام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠)حيث بلغ المتوسط في دول المنطقة ٧% (٩: ١٥).

أما الإعادة في المدارس الثانوية فقد ارتفعت النسبة من ٥، ٢٩ عام ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى٣٦% عام ١٩٩١-١٩٩٢ وفي العام ١٩٩٩ حافظت النسبة على ارتفاعها لتصبح ٣٤% في المدارس المتوسطة و(٢٢%) في المدارس الإعدادية ويمكن أن يعزى سبب ارتفاع النسبة للظروف البائسة التي تعيشها المدارس منها شحه الكتب واللوازم المدرسية والفقر الذي يضطر الطلاب إلى العمل لإعالة عوائلهم والإسهام في دخل الأسرة وعموماً أن معدلات الإعادة العالية تشير إلى أخفاق النظام التعليمي في حماية الطلاب الذين يتعرضون لظروف صعبة ويواجهون صعوبة في تلبية احتياجاتهم التي تؤهلهم للنجاح إلى صفوف أعلى بسبب النوعية الواطئة للتعليم الذي يقدم لهم .

أما معدلات تسرب الطلاب فيبدوا أنها عالية كذلك ففي عام ٢٠٠٠ -٢٠٠١ كان عدد التلاميذ في الصف السادس الابتدائي يشكل (٤٥%) من نسبة عدد التلاميذ في الصف الأول مما يدل على أن نسبة كبيرة منهم قد تركوا المدرسة ليس بسبب النوعية الرديئة للتعليم فقط بل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة وقد كشفت الدراسة المشتركة التي أجريت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف أن أكثر من ١٠% من الأطفال بين عمر (٥-١٤) سنة كانوا يعملون عام ٢٠٠٠م (٩: ١٥).

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن مشكلة التسرب من الدراسة بمراحلها المختلفة مشكلة مزمنة في النظام التربوي في العراق.

وتشير احصاءات وزارة التربية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ان عدد التلامذة الراسبين للدراسة في التعليم الابتدائي يبلغ (٥٨٢٧٥٠) تلميذاً وتلميذة ، والتاركين (١١٠٢٠٧) تلميذ وتلميذة من مجموع المسجلين لنفس السنة البالغ (٣،٩٤١،١٩٠) تلميذا وتلميذة . في حين يبلغ عدد الطلبة في التعليم الثانوي (٣٠٧٩٢١) طالبا وطالبة والتاركين (٥٢١١٩) طالبا وطالبة ، من مجموع الطلبة المسجلين لنفس السنة والبالغ (١،٣٨٩،٠١٧) طالبا وطالبة . *[١]

[١] وزارة التربية /الاحصاءات التربوية للعام الدراسي ٢٠٠٥ /٢٠٠٦

مما يجعل منها ظاهرة جديرة بمعرفة العوامل والأسباب التي تقف وراءها ومردودها السلبي على التلاميذ والطلبة المتسربين أنفسهم من جهة وعلى المجتمع من جهة ثانية٠٠٠ لذا يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على الموضوعات الآتية:

١- العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التسرب.

٢- التسرب والجنوح.

٣- التسرب وعمالة الأطفال.

١- العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التسرب :

أشارت الدراسات السابقة التي مر ذكرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة بخصوص التسرب إلى أن هناك عوامل رئيسية تؤدي إلى التسرب بين الذكور والإناث وفي المراحل الدراسية كافة وان هذه العوامل تختلف في مدى تأثيرها من محافظة إلى أخرى ولكن كمؤشر عام تحديد هذه الأسباب بكونها من المسببات الأساسية للتسرب بشتى أنواعها واهم هذه الأسباب مايأتي:

أ- ضعف متابعة تطبيق قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ من قبل وزارة التربية والهيئات ذات العلاقة بسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق.

ب- ضعف اهتمام أولياء الأمور بمتابعة دوام أبنائهم وتشغيلهم في أعمال هامشية بسبب البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة .

ج- ضعف تطبيق قانون رعاية الأحداث وعدم الحد من ظاهرة تشغيلهم وما تتركه من أثار سلوكية في الحدث.

د- التقاليد الاجتماعية عند بعض العوائل التي تحول دون مواصلة الإناث للدراسة وتفضيل الزواج المبكر لهن وبخاصة في المناطق الريفية والفقيرة.

هـ - ضعف المستوى العلمي لبعض التلاميذ والطلبة الذي يؤدي بهم إلى الرسوب المتكرر.

و- الغياب المتقطع للتلاميذ والطلبة عن المدرسة وضعف متابعته من قبل إدارات المدارس.

ز- ضعف المستوى العلمي(ضعف التأهيل لبعض المعلمين والمدرسين).

ح- الدوام المزدوج (الثنائي والثلاثي) للمدارس في البناية الواحدة للمدرسة يقلل من الساعات المحددة لليوم الدراسي.

ط- كثرة عدد التلاميذ والطلبة في الصف الواحد يحول دون متابعتهم من قبل معلميهم ومدرسيهم.

ي–صعوبة مفردات المنهج او افتقارها الى التشويق ، وبعدها عن بيئة التلاميذ .

ك–العلاقة السلبية بين التلاميذ والطلبة من جهة والمعلمين والمدرسين من جهة أخرى.

ل– استعمال العقاب والقسوة في معاملة بعض التلاميذ والطلبة من قبل المعلمين والمدرسين.

م– المشكلات الأسرية والتفكك الأسري.

ن– ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة .

س – المرض وضعف الرعاية الصحية للتلاميذ والطلبة .

ع– ضعف الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأسر بأهمية التعليم لأبنائهم.

ف– الهجرة وارتحال العوائل بسب الظروف الأمنية والتهديدات الارهابية في السنوات الثلاث الأخيرة.

ص–عدم قدرة الاهل على تحمل مصروفات التعليم الخاصة بأبنائهم. (١٤: ١٥)

٢– <u>التسرب والجنوح:</u>

أن أي جهد يوجه لرعاية الطفل وحمايته هو في نفس الوقت تأمين لمستقبله كونه صورة المستقبل وأمل الأمة إذ أن رعاية الطفولة هي العملية التربوية الأساسية لأي مجتمع يتطلع إلى التقدم والتطور وبناء أجيال واعية وخالية من الانحرافات والأمراض والعلل الاجتماعية بحيث تصبح قادرة على الخلق والإبداع والابتكار في شتى المجالات وثبت بما لايدع أي مجال للشك أن التعليم احد الروافد الأساسية في بناء الأفراد بناءاً يجعل منهم قوة بشرية واعية متسلحة بالمبادئ والقيم الأخلاقية الفاضلة ... لذا فأن أي تهاون في نشره وتعميمه وأحكام مخرجاته ومدخلاته بشكل متوازن سيؤدي إلى وقوع نسب أهدار مرتفعة متمثلة بالرسوب المتكرر والتسرب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، حيث يكون المتسرب منهما غير مؤهل لدخول سوق العمل نتيجة لضعف نضجه الاجتماعي والتربوي، وضعف قدرته على التكيف سوف يعكس نفسه على ضعف إنتاجيته في العمل الذي سيلتحق به ومهما كان نوعه وقد يتمثل ذلك في قلة الاهتمام بالإتقان في العمل وعدم الوعي بأهميته وتقدير قيمة الوقت وعدم الرغبة في التعاون والعمل مع الجماعة وضعف روح الانتماء والقدرة على الابتكار والانجاز (٢).

وبحساب علم الاقتصاد الحديث يعد هؤلاء المتسربون في عداد العاطلين بسبب عدم قدرتهم على العمل المنتج بعد تدريبهم المسبق وضعف قدرتهم على التكيف لأعمال جديدة ذات مستويات أفضل ومهارات متنوعة .. وإذا لم يتم الالتفات إلى إخطار التسرب من الناحية الثقافية فسوف يلاحظ جيش من المتسربين يزيد من عدد الأميين إذ أن الكثير من المتسربين وبخاصة

أولئك الذين لم يتموا دراستهم الابتدائية سيرتدون إلى الأمية نتيجة بعدهم الطويل عن المدرسة ولممارستهم لأعمال بسيطة لا تتطلب منهم القراءة والكتابة فضلاً عن إن هذه الأعداد الهائلة من المتسربين أذا

ما استمرت بأفواجها المتتابعة ولم تتخذ الإجراءات الكفيلة بالحد منها فسوف تكون عامل هدم لخطة تعميم التعليم الابتدائي(٧: ١٧).

أما من الناحية الاجتماعية فمن البديهي ستشكل نسب التسرب العالية مجاميع من أبناء الشعب لم يكتمل نضجهم الاجتماعي مما يجعلهم فريسة سهلة لمختلف الإمراض الاجتماعية الخبيثة ومن بينها قضايا الانحراف الخلقي وأرضا خصبه للشعوذة والدجل كما سيكون لفريق من هؤلاء الشباب بعدئذ مواقف سلبية في بعض الأحيان من قيم المجتمع ومؤسساته وبنيته كما يتوقع أن يكون هؤلاء المتسربون ونتيجة لما سبق ذكره عامل هدم وإضعاف للعلاقات الأسرية نظراً لضعف وعيهم التربوي والاجتماعي وضعف الثقة بالنفس وضعف العلاقة بين الآخرين والتسرب لاشك قد يؤدي إلى الانحراف والتشرد وان الطفل والحدث يتعلم الكثير من أصدقاء السوء ومن أطفال الشوارع الذين سبقوه في التشرد وبالتالي يؤدي ذلك به إلى الانحراف بإشكال مختلفة تصل أحيانا إلى ارتكاب الجريمة فالتسرب البوابة الرئيسية لدخول عالم الانحراف والتشرد(٧: ١٨).

ومما تقدم يلاحظ أن الهدر التعليمي بقطبيه(الرسوب والتسرب) يعد من أهم المشكلات التعليمية إذ ينطوي على تكلفة بشرية ورأسماليه عالية ويشير الهدر عادة إلى عدد الأطفال الذين يعيدون صفاً دراسياً أو الذين يتسربون من المدرسة وهذا التسرب في بعض بلدان العالم الثالث يشكل مشكلة كبيرة لذا أخذت تضع برامج لما يسمى(أطفال الشوارع) حيث يكون الشارع هو المنزل والعمل لهؤلاء المتسربين من المدرسة وتوجد منهم الآن إعداد كبيرة في الدول النامية خاصة..

٣- التسرب وعمالة الأطفال:

لايمكن معرفة واقع الأطفال في العراق دون معرفة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه لما لها من علاقة وثيقة وتأثير كبير على نوع التنشئة الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية .

لقد أدى النمو الاقتصادي البطيء والمتذبذب بالاضافه إلى الحروب التي شهدها العراق لعقدين من الزمن أثرت على الناتج المحلي للفرد وعلى معدلاته مما أدى إلى تخلف العراق عن الدول ذات الدخول المتوسطة واندراجه في أطار الدول ذات الدخول المحدودة .

وكل هذه الظروف أسهمت في حدوث بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها سلباً على واقع الأطفال من ناحيتين الأولى عدم قدرة العوائل الفقيرة على تلبية الاحتياجات المدرسية لأبنائهم والثانية لجوءهم إلى زج أبنائهم في سوق العمل (وهذا مايسمى بعمالة الأطفال) لمساعدتهم على مواجهه أعباء الحياة من خلال توفير دخل أضافي لايستطيع رب الأسرة توفيره ، فدفعت بأبنائها في مرحلة عمرية مبكرة إلى مواقع العمل المختلفة بدلاً من استمرارهم في الدراسة وتحولوا بذلك إلى مشاركين في الإعمال الاقتصادية بلا تعليم ولا تأهيل ولا تدريب وتتجه هذه الظاهرة إلى الزيادة المطردة وبخاصة خلال العقد الماضي نتيجة تدني المستوى ألمعاشي للأسرة العراقية ، وازدياد معدلات البطالة يلاحظ أن كثيراً من الأطفال وبالأخص في عمر (٦-١١) سنة في الشوارع والأزقة أما باعة متجولين ومتسولين و كعمال خدمات وعمال في الورش والدكاكين والمتاجر وغالباً مايكون عملاً استغلاليا خطرا يؤثر على نموهم الجسمي والعقلي والنفسي وعلى مستقبلهم التعليمي الذي يضمن لهم مستقبلاً لائقا والحرمان منه يؤدي بهم إلى دائرة الفقر لاحقا.

وهناك عوامل اجتماعية أخرى تضطر بموجبها الأسر محدودة الدخل إلى دفع أبنائها إلى مجالات العمل المختلفة هي عدم الوعي بأهمية التعليم إذ يعتقد الكثير من هذه الأسر إن التعليم لا يحقق عائداً مادياً في المستقبل القريب إضافة إلى اتكال الإباء والأمهات على مايجنيه أولادهم من دخل مادي لتأمين مستلزمات الحياة الأساسية وعدم سعيهم إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين وضعهم الاقتصادي .

وهناك عوامل أخرى تشجع على انتشار الظاهرة واستمرارها وهي تسابق أصحاب الإعمال على تشغيل الأطفال لكونهم اقل أجرا وأكثر انصياعاً وخضوعاً لهم وهذا يؤدي إلى انخفاض فرص العمل بالنسبة للكبار وبالتالي ازدياد معدلات البطالة بينهم وبما يؤدي إلى سلوك عكسي إذ يدفع الإباء بأطفالهم إلى سوق العمل لتشغيلهم بما يتوفر لهم من فرص العمل مما يجعل هذه الظاهرة مستمرة وتدور في حلقة مفرغة .

ويمثل الأطفال العاملون فئة الأطفال الذين لم يستوعبهم التعليم أو حرموا منه في مرحلة عمرية مبكرة واتجهوا إلى مجالات العمل رغم مافيه من مخاطر تهدد نموهم الجسمي وصحتهم النفسية وتطورهم الاجتماعي الملائم وتعوق ارتقائهم العقلي السوي الذي ينمي قدراتهم ومواهبهم من خلال التعليم ناهيك عن تعرضهم بصورة أو بأخرى لظروف العمل القاسية والتي تعرضهم لبعض أشكال الاستغلال أو القسوة أو سوء المعاملة أو الإنهاك الجسمي والنفسي لاسيما وان عمل

الأطفال غالباً ما يتم في غفلة من القانون ، إذ يعد عملهم من الإعمال التي لاتسجل بصورة رسمية ولا تبرم لهم عقود كما أنهم لا ينتمون إلى نقابة أو هيئة تعمل على حماية حقوقهم من سطوة أصحاب العمل ، كما يحرمون من الضمان الاجتماعي أو التامين الصحي ، ولهذا تقع مسؤولية حماية الطفل أو رعايته حين يتعرض إلى المخاطر على عاتق أسرته التي تفتقد بدورها إلى القدرة على المطالبة بحقوقه أو حمايته لعدم الوعي بها ولضعف قدرتها الاقتصادية على توفير الحماية والرعاية المطلوبة(١٤: ٢٥-٢٨).

الفصل الرابع

دور شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة في الحد من التسرب

من خلال ما تم استعراضه في هذا البحث يتضح جلياً أن الهدر في التعليم بقطبية (الرسوب المتكرر والتسرب) يعود إلى جملة أسباب في مقدمتها الفقر وانخفاض المستوى المعيشي الذي يؤدي إلى ضعف اهتمام الأسر في متابعة دوام أبنائها في المدارس وعدم متابعة انجازاتهم المدرسية وتحصيلهم العلمي وعدم القدرة على الصرف عليهم وسد احتياجاتهم المختلفة كاللوازم المدرسية والملابس ومصاريف النقل فضلاً عن حاجة الأسر المعيشية ذاتها مما يدفعها إلى زج أبنائها في مجالات العمل المختلفة أو التسول للتخلص من التكاليف التي يحتاجونها لو استمروا بالدراسة من جهة ولزيادة الدخل لمواجهة أعباء الحياة من جهة أخرى .

ويعتقد الباحث كغيره من الباحثين والمتخصصين في شؤون التخطيط والمال والاقتصاد والتربية وعلم الاجتماع أن العبء الكبير في أصلاح الوضع الاقتصادي ومعالجة الفقر وإحداث التنمية الشاملة ورفع مستوى الدخل لإفراد المجتمع كافة يكون من مسؤولية الدولة متمثلة بالحكومة وأجهزتها المختلفة .

وبناء على هذه المسؤولية أعلنت الحكومة العراقية في العامين الأخيرين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مشروعاً إنسانيا كبيراً هو (شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة) وأوكلت تنظيم وتنفيذ هذا المشروع على ارض الواقع إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والهدف منها هو انتشال اسر عراقية تحت خط الفقر في المحافظات كافة من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة ورفعها إلى حال أفضل بتوفير سيولة ماليه لمواجهه أعباء الحياة الصعبة وبالرغم من أن هذه الإعانة المالية لا تمثل الطموح المنشود والمأمول من الدولة كونها لا تؤمن الحياة الكريمة المنشودة لكنها في الأقل ترفع هذه العوائل إلى مستوى فوق خط الفقر .

أن أهمية شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة لا يمكن قياسها بالنسبة إلى حجم الراتب أو الاعانه المالية ولكنه اعتمد مقياساً عاما للمفاضلة مع أي راتب تقاعدي بحيث لا يزيد عنه باعتباره إعانة مالية ولا ينقص عنه كثيرا مع الأخذ بالاعتبار عدد أفراد الأسرة إذ تتراوح الإعانة بين (٥٠) إلف دينار و(١٢٠) إلف دينار وهذه صيغة رفعت مبلغ الإعانات لجميع الأسر التي كانت تتسلم رواتب رعاية الأسرة السابق وأدخلت فئات جديدة تضاف إلى الفئات المذكورة لتكون خليطاً ميزته الأساسية أن الفئات التي لم يشملها قانون الرعاية الاجتماعية النافذ قد أصبحت مشمولة حالياً وهي فئات العاطلين عن العمل وغير القادرين عليه والمعاقين والتي تعيش تحت خط الفقر ، وقد بلغ العدد الذي تم تحديده للتغطية بإعانات الشبكة لعام ٢٠٠٦ مليون أسرة(١٠: ١).

وجاء بضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية التي أصدرتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٦ مايأتي:

أولا: المبادئ العامة :

١- الأساس في الشمول بالشبكة هو الدخل الواطئ(دون خط الفقر) فكل أسرة يقع دخلها دون مستوى الدخل في الجدول الأتي الملحق بمشروع القانون تكون مشمولة بامتيازات الشبكة .

جدول رقم(٥)

يبين سقف الدخل للإعانات الاجتماعية

عدد أفراد الأسرة	١	٢	٣	٤	٥	٦فاكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠

٢- أذا كان للأسرة دخل يقل عن مستوى الدخل المحدد في الجدول تمنح الفرق بين دخلها ومستوى الدخل الوارد في الجدول إذا توافرت فيها شروط الاستحقاق.

٣- هدف شبكة الحماية الاجتماعية دعم عديمي الدخل وذوي الدخل الواطئ ومساعدتهم وتأهيلهم للعودة إلى سوق العمل والعيش بكرامة (١٠: ٢).

ثانياً: حالات الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية :

١- الأسرة عديمة الدخل وذوات الدخل الواطئ المعرفة بالفقرة (١) من البند (ثالثاً) من الضوابط.
٢- العاطل عن العمل المعرف في الفقرة (٣) من البند (ثالثاً) من الضوابط
٣- المعوق المعرف في الفقرة (٣) من البند (ثالثا) من الضوابط
٤- العاجز كلياً بسبب المرض أو الشيخوخة.
٥- الفئات المشمولة بفنون الرعاية النافذ هي:
أ- الأرملة أو المطلقة التي لديها ولد قاصر أو التي لديها معوق بالغ عاجز عن العمل كلياُ يعيش معها فإذا تزوجت يستحق ولدها الإعانة الاجتماعية إلا إذا انتقل إلى حضانة أبيه.
ب- اليتيم القاصر.
ج-العاجز كلياً عن العمل بسبب المرض أو الشيخوخة.
د- المكفوف.
هـ- المصاب بالشلل الرباعي.
و- الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الجامعية الأولية إذا لم يكن له معيل مكلف بالإنفاق عليه قانوناً.
ز- أسرة النزيل أو المودع إذا زادت مدة محكوميه على سنة واحدة واكتسب قرار الحكم الدرجة القطعية.

وقد أضيفت فئات أخرى لشمولها بشبكة الحماية الاجتماعية الجديدة وهم (العاطلون عن العمل + الفقراء من ذوي الدخل المنخفض + العاجز عن العمل من سن (١٥) سنة فما فوق + فئة المهجرين) (١٠: ٢).

ولكن بمجرد أعطاء تحليل بسيط عن انعكاس اثر رواتب وإعانات شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة الواردة في الجدول أعلاه على تحسين دخل الأسر الفقيرة بما يمكنها من تحسين وضعها ألمعاشي وبالتالي الاهتمام بأبنائها بخاصة التلاميذ والطلبة وسد احتياجاتهم المدرسية والحرص على استمرارهم بالدراسة ومتابعة تحصيلهم الدراسي ، يلاحظ أن ذلك الأثر لا يمثل إلا قطرة من بحر قياساً إلى نسب التضخم الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة كارتفاع أسعار المواد الغذائية والمنزلية والعلاجية وأجور المواصلات والطاقة والوقود والسلع وغيرها من الاحتياجات وكان يقال في زمن النظام السابق أن (ثلاثة ألاف دينار شهرياً لاتكفي للمعيشة) مما دفع الكثير من الموظفين والعاملين بالقطاع الحكومي إلى ترك إعمالهم من اجل البحث عن

فرص عمل تدر عليهم دخلاً اكبر يضاف إلى ذلك هجرة الكفاءات إلى خارج العراق فاليوم يقال أن(ثلاثمائة إلف دينار شهرياً لاتكفي أيضا)..

لكن ما يبعث على الأمل ان لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نية لزيادة رواتب المشمولين بالشبكة الاجتماعية الجديدة في ضوء نسب التضخم والتغيرات في مستوى المعيشة.

وفي كل الأحوال وطالما توجد معاناة من انخفاض الدخول وتدني المستويات المعايشة تضطر الأسر إلى التقصير في رعاية أبنائها بما فيه تعليمهم واستمرارهم في الدراسة...

لذا يتوجب على الحكومة أن تولي اهتماماً بالغاً بالحد من الفقر ورفع مستوى الدخول وتوفير الخدمات للأسر والعمل على الانتعاش الاقتصادي للمجتمع العراقي من خلال القيام بالدراسات ووضع الخطط قصيرة وبعيدة المدى في المجالات كافة وبخاصة مجال التربية والتعليم لأن الاهتمام العالي فيه وتحسينه وتطويره وتقليل الإهدار فيه بقطبيه الرسوب المتكرر والتسرب قبل إتمام المراحل الدراسية الأساسية يعد في حسابات العلوم الاقتصادية عملية استثمارية(Invesment) لها مدخلات ومخرجات (input s, outputs) ومردود هذه العملية ومخرجاتها توظف في جميع المجالات والأنشطة الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والمالية والإدارية أي أن قطاع التربية والتعليم هو المؤهل لإعداد القوى والموارد البشرية المثقفة والمدربة والمؤهلة لرفد القطاعات الأخرى بما تحتاجه مما يرفع من أدائها وإنتاجيتها فضلاً عن كون التعليم واجباً إنسانيا ودينياً أكدت علية الشرائع السماوية ومنها الشريعة الإسلامية فقد ورد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى "هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " وقل ربي زدني علماً " وكذلك في الحديث النبوي الشريف "أطلب العلم من المهد إلى اللحد" و"طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة " ولنا في رسول الله (ص) أسوة حسنة حيث طلب إلى أسرى معركة بدر بأن يعلم كل واحد منهم القراءة والكتابة لعشرة من المسلمين مقابل أطلاق سراحهم وهذا دليل على إن للتعليم قيمة كبيرة فيه أعداد وتثقيف وخلق وإبداع ...

ولهذا اهتمت الحكومات ودور العبادة ولوائح حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية بتربية وتعليم الأطفال ومساعدتهم على أكمال الدراسة.

وعليه فأن المأمول من الحكومة العراقية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخاصة دعم شبكة الحماية الاجتماعية والتوسع في قاعدة شمولها للأسر العراقية مع زيادة الرواتب والإعانات الشهرية لتكون ذات فائدة مادية ملموسة... ينعكس إثرها فعلاً على تربية أبنائها...

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات:

بعد استعراض ماتيسر لهذا البحث من معلومات وبيانات تخص ظاهرة الإهدار في التعلم بقطبية الرسوب والتسرب والوقوف على أسبابها وأثارها وسبل معالجتها تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

١- أن الإهدار في التعليم المتمثل بالظاهرة المذكورة يشكل مشكلة جديرة بالاهتمام وزيادة النسب فيها عن الحد المقبول لها تأثير سلبي على كفاءة النظام التعليمي.

خطورة هذه المشكلة دفعت الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية لدراستها ومعرفة حجمها والوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول التي تؤدي إلى الحد منها.

٢- عدم معالجة التسرب الذي يؤدي إلى ترك المراحل الدراسية الأساسية قبل إتمامها يشكل ارتدادا نحو الأمية ويزيد من عدد الأميين ويحرم المجتمع من الموارد البشرية المؤهلة التي تسهم بالتنمية بمختلف مجالاتها .

٣- أن ترك التلاميذ والطلبة للدراسة يخلق ظواهر اجتماعية خطرة مثل الجنوح والانحراف نحو الجريمة والتسول وعمالة الأطفال وزيادة نسب البطالة.

٤- أن هناك عوامل وأسباب متلازمة ومتشابكة تؤدي إلى التسرب هي:

- الفقر وانخفاض مستوى المعيشة أديا إلى ضعف متابعة الأسر لدراسة أبنائها وعدم سد احتياجاتهم المدرسية وبالتالي زجهم في سوق العمل للتخلص من تكاليفهم المدرسية ولزيادة الدخل لتحسين المستوى ألمعاشي.

- ضعف متابعة تطبيق قانون التعليم الإلزامي رقم١١٨ لسنة ١٩٧٦ من قبل وزارة التربية والجهات ذات العلاقة للظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

– ضعف تطبيق قانون رعاية الإحداث وعدم الحد من ظاهرة تشغيلهم وما تتركه من أثار سلوكية في الحدث.

– التقاليد الاجتماعية عند بعض العوائل التي تحول دون مواصلة الإناث للدراسة وتفضيل الزواج المبكر لهن وبخاصة في المناطق الريفية والفقيرة.

– ضعف التأهيل لبعض المعلمين والمدرسين.

– الدوام المزدوج (الثنائي والثلاثي) للمدارس في البناية الواحدة للمدرسة يقصر اليوم المدرسي وبالتالي يقلل من الأنشطة المدرسية.

– كثرة عدد التلاميذ والطلبة في الصف الواحد يحول دون متابعتهم من قبل معلميهم ومدرسيهم.

–العلاقة السلبية بين التلاميذ والطلبة من جهة والمعلمين والمدرسين من جهة أخرى.

– استعمال العقاب والقسوة في معاملة بعض التلميذ والطلبة من قبل المعلمين والمدرسين الذين يفتقدون إلى ابسط الأساليب التربوية وطرائق التدريس الحديثة.

– المشكلات الأسرية والتفكك الأسري.

– ضعف العلاقة بين البيت والمدرسة .

– المرض وضعف الرعاية الصحية للتلاميذ والطلبة.

– ضعف الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأسر بأهمية التعليم لأبنائها.

– الهجرة وارتحال العوائل بسب الظروف الأمنية والتهديدات الارهابية في السنوات الثلاث الأخيرة.

ثانياً: التوصيات:

أن أسباب الإهدار في التعليم المتمثل بالرسوب والتسرب تكاد تكون متشابكة ومتلازمة كونهما وجهان لعملة واحدة ، لذا فأن المقترحات والتوصيات الآتية قد تخفف من نسب كل منهما وخصوصاً إذا ما تم الأخذ بها وتنفيذها.

١- ضرورة إشراك أولياء أمور التلاميذ والطلبة بالمسؤولية وحملهم على التعاون مع المدرسة بالطرق والوسائل الممكنة، من اجل رفع مستوى أبنائهم وحل مشكلاتهم وتنفيذ المهام الموكلة لهم والتي حددها نظام مجالس الإباء والمعلمين، لزيادة فاعلية هذه المجالس لأخذ دورها في معالجة المشكلات التي تواجه التلاميذ والطلبة وتساعدهم على مواصلة الدراسة

٢- تعاون الجهات ذات العلاقة والالتزام بالأدوار التي حددها القانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ وتطبيقها بكفاءة.

٣- ضرورة مساهمة وسائل الإعلام بحملات توعية في بداية كل عام دراسي لدعوة الإباء لإلحاق أبنائهم بالمدارس.

٤- مراقبة تشغيل الإحداث بما يضمن قيامهم بالعمل والدراسة في الوقت نفسه منعاً لتسربهم

٥- مراقبة الورش الصناعية ومحاسبتهم في حال تشغيلهم للأطفال وعدم استمرارهم بالدراسة

٦- قيام الدوائر الحكومية بإلزام المتعاقدين والمقاولين او المتعهدين بعدم تشغيل الأطفال دون السن المحددة في قانون العمل واتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة مخالفته.

٧- قيام وزارة التربية بشمول المرحلة الابتدائية بالامتحان الخارجي للتلاميذ الذين يجتازون الصف السادس الابتدائي لتمكينهم من اجتياز هذه المرحلة بنجاح كونها الحد الأدنى من مراحل التعليم من جهة ولتشجيع من يجتاز هذه المرحلة من خلال الامتحان المذكور من الاستمرار بالدراسة في المراحل اللاحقة .

٨- قيام وزارة التربية بتفعيل دور الإشراف التربوي من خلال متابعة إدارات المدارس في الجهود من اجل تقليل حالات التسرب ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تسربهم وذلك بحث الهيئات التعليمية والتدريسية بالكف عن تحميل التلاميذ والطلبة بالكثير من الطلبات الكمالية والابتعاد عن أساليب الابتزاز من خلال الضغط عليهم بشتى السبل لدفعهم إلى الدروس الخصوصية مقابل أجور عالية مما يثقل كاهل الأسرة وبالتالي تجبر أبنائها على ترك الدراسة .

٩- قيام وزارة التربية بالارتقاء بمستوى أعداد وتأهيل المعلم من خلال إشراكه بالدورات التدريبية بالإضافة إلى التدريب على استخدام الأساليب التربوية في التعامل مع الأطفال تعاملاً إنسانيا وتربويا مما يحبب المدرسة إليهم بدلاً من النفور منها وتركها.

١٠- قيام وزارة التربية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتوفير المستلزمات التعليمية كالقرطاسية والوسائل التعليمية وتوجيه الإدارات المدرسية والهيئات التعليمية والتدريسية بعدم أثقال كاهل أولياء أمور التلاميذ والطلبة من خلال كثرة الطلبات .

١١- قيام وزارة التربية بإعادة النظر بنظام التغذية المدرسية لان هذا النظام يخفف من أعباء الأسرة ويشجعها على متابعة دراسة أبنائها.

١٢- قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتوسيع قاعدة شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل المزيد من الفئات الاجتماعية والأسر الفقيرة وزيادة الرواتب والإعانات الشهرية لتكون ذات اثر ملموس فعلاً ينعكس ايجابياً على تحسين المستويات المعايشة لها مما يشجعها على الاهتمام

بتربية وتعليم أبنائها وتوفير احتياجاتهم الضرورية للاستمرار بالدراسة حتى أكمال مراحلها، لا أن يكون ماتحصل عليه الأسر من إعانات هذه الشبكة يكفي لمستوى الكفاف .

ثالثا: المقترحات:

١-أجراء دراسة استطلاعية لعينة من الأسر الفقيرة المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية للوقوف على رأيهم في مدى استفادتهم من الرواتب والإعانات المصروفة لهم.

٢-إجراء دراسة ميدانية تؤخذ فيها عينة من الأسر المستفيدة من رواتب وإعانات شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة(بالحد الأعلى) وتوجيه الأسئلة إليهم عن مدى انعكاس هذه الرواتب والإعانات ايجابياً على الاهتمام بتعليم أبنائها واستمرارهم بالدراسة .

٣- إجراء دراسة ميدانية لعينة من المدارس في المناطق الفقيرة لمعرفة عدد الأطفال العائدين أو الذين سيعودون إلى الدراسة بفضل استفادة عوائلهم من رواتب وإعانات شبكة الحماية الاجتماعية الجديدة.

المصادر

١. أبو العباس ، احمد ومسارع الراوي١٩٧٢ (الإهدار في التعليم الابتدائي) جامعة بغداد / مركز البحوث التربوية والنفسية / دار الحرية للطباعة.

٢. البزاز، حكمت عبد الله وجانيت خضر بني١٩٧٥ (التسرب في التعليم) وزارة التربية / دار الحرية للطباعة والنشر.

٣. بني ، جانيت خضر ١٩٧١ (أسباب الرسوب والانقطاع من وجهة نظر المديريات ألعامه للتربية في المحافظات) وزارة التربية.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء / بغداد ٢٠٠٣.

٥. الخزرجي كاظم غيدان ، وصالح مهدي السامرائي ، ١٩٩٣ (تسرب الاناث من المرحلة الابتدائية ، الاسباب والمعالجات) ، وزارة التربية / مركز البحوث والدراسات التربوية بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف)

٦. الربيعي، ماجد زيدان،٢٠٠٦ (ظاهرة الرسوب والتسرب في التعليم الابتدائي، الاسباب ،الاثار والمعالجات) بحث صادر بمساعدة من منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف)

٧. زويلف ، عبد الحسين احمد وآخرون ١٩٨٥ (تسرب الدارسين في مراكز محو ألاميه والمدارس الشعبية) وزارة التربية.

٨. زويلف ، عبد الحسين احمد، واخرون ١٩٩٧ (التسرب ،الأسباب والمعالجات) وزارة التربية/المديرية العامة للتعليم العام.

٩. العلوان ، علاء الدين ٢٠٠٤ (نحو رؤية مشتركه للتربية في العراق) وزارة التربية.

١٠.وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،٢٠٠٦ (ضوابط الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية الجديدة).

١١.القاسم ، بديع محمود وجانيت خضر بني ١٩٧٦ (التسرب في التعليم المتوسط) وزارة التربية.

١٢.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(حلقة تسرب التلاميذ) ص٨٣ .

١٣.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٣ (تحليل الوضع الحالي للتعليم في العراق) باريس.

١٤.نعمان ، نضال عبد الحكيم وأمل صادق محمد ٢٠٠٤ (التسرب في المرحلة الابتدائية، الأسباب والمعالجات) وزارة التربية / المديرية العامة للتعليم العام.